

# تحديات السكن للنساء العربيات المطلقات في إسرائيل

د. فهيمة عباس

أيار 2024

# المحتويات

3	مقدمة
5	سياسة السكن الخاصة بالسكان العرب في إسرائيل
7	تغيرات ديموغرافية، اجتماعية-اقتصادية وأنماط الطلاق في المجتمع العربي
7	توجهات في مجال الثقافة والعمل لدى النساء العربيات
8	تغيرات في أنماط الطلاق في المجتمع العربي
11	ترتيبات السكن المختلفة وإتاحتها أمام النساء العربيات المطلقات
11	السكن المملوك
12	السكن الشعبي
13	السكن المستأجر
15	المساعدة في السكن للنساء المعنفات
17	طرق مواجهة ضائقة السكن لدى النساء العربيات
18	توزيع مناطقي: إتاحة السكن للنساء في المدن المختلطة
19	اندماج أو فصل مناطقي
20	أنماط سكن النساء العربيات المطلقات في المدن المختلطة
20	السكن الشعبي
20	السكن بالإيجار
22	المساعدة في أجرة الشقة
23	تلخيص وتوصيات سياسية

## مقدمة

منذ تأسيس الدولة في عام 1948، تمثل الحدّ من تطوير البلدات العربية، من بين أمور أخرى، في سياسات الإسكان التي تنصّت من مسؤولية الحكومة عن توفير حلول الإسكان لسكان البلدات العربية. على مدار ثلاثة عقود، تشهد أسعار الإسكان في إسرائيل ارتفاعاً مطّرداً، حيث أدى هذا الارتفاع إلى تعميق عدم المساواة في مجال الإسكان القائم في إسرائيل منذ سنواتها الأولى وساهم في تفاقم أزمة الإسكان، التي تجسّدت في صعوبة الحصول على مأوى ثابت ولائق في صفوف الشرائح السكانية الآخذة بالتزايد .

إن تفاقم أزمة السكن يضع حواجز حصرية أمام المجتمع العربي-عموماً- في الطريق نحو الحصول على مسكن وأمام النساء العربيات، على وجه الخصوص. سيتمحور البحث الحالي في تبعات وإسقاطات أزمة الإسكان على النساء العربيات المطلّقات ويفحص مدى قدرتهنّ على الحصول على مسكن، سواء بالملكية أو بالإيجار، استناداً إلى المكانة الاجتماعي والمكان الجغرافي يتناول هذا البحث أزمة السكن في صفوف النساء المطلّقات في ظلّ ارتفاع معدّلات الطلاق بين السكان العرب - ارتفاع تترتّب عليه زيادة الطلب بين النساء العربيات المطلّقات على السكن. كذلك سيفحص البحث مدى ملاءمة خطط الإسكان الحكومية لاحتياجات النساء العربيات المطلّقات وتقديم توصيات لتحسين ملاءمة الخطط لاحتياجات هؤلاء النساء.

الادّعاء الرئيسي في البحث هو أن حواجز السكن أمام النساء العربيات المطلّقات هي نتاج لتداخل عدّة عوامل: أولاً، التمييز المأسس ضد الأقلية العربية في الدولة اليهودية، خاصة فيما يتعلق بالأراضي. ثانياً، سياسة اقتصادية نيوليبرالية تتميّز بالتراجع عن التزام الحكومة بتوفير حلول الإسكان. الحلول القليلة المتبقّية في مجال الإسكان التي تعرضها الدولة والحلول التي يقدّمها القطاع الخاص غير ملائمة لخصائص واحتياجات المواطنين العرب. وأخيراً، المبنى الذكوري الذي يميّز المجتمع العربي.

بعد استعراض سياسات السكن فيما يتعلق بالسكان العرب في إسرائيل والاتّجاهات التي تميّز المجتمع العربي في العقود الأخيرة، سيعرض هذا البحث الحواجز التي تعترض طريق النساء العربيات المطلّقات في سعيهنّ للحصول على مسكن وبناءً على ذلك استراتيجيات تعاملهنّ مع هذه الحواجز. كذلك سيقتراح البحث توصيات سياسية من شأن تنفيذها تحسين إمكانية حصول النساء العربيات على مسكن.

مفهوم رئيسي في هذا البحث هو "حيّز الاختيار"، التي تشير إلى قدرة الأفراد على اختيار مكان سكنهم، في جميع أنحاء الحيّز الجغرافي بأكمله وليس فقط في البلدة التي يعيشون فيها. تناول البحث مدى وجود حيّز اختيار لدى النساء العربيات المطلّقات، في البلدات العربية والمدن المختلطة. في ضوء الإقصاء "الشديد" الذي تعاني منه النساء في ثلاث دوائر: الأولى، على مستوى الدولة التي تنتهج سياسة تمييز، الثانية كونهنّ ينتمين للمجتمع العربي الذكوري بجوهره. والأخيرة، المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للنساء المطلّقات داخل المجتمع والعائلة. ويشير هذا البحث إلى الاعتبارات التي تؤثر على اختيار النساء لمكان سكناهنّ والتي تشمل عوامل مؤسّسائية واجتماعية وطبقية.



سياسة السكن تلعب دوراً مركزياً في تحديد حيز الاختيار لدى النساء العربيات المطلقات. تخلق السياسة الممأسسة لمصادرة الأراضي أنماطاً سكنية تصعب على النساء المطالبة بحصتهن في منزل الزوج في حالة الطلاق. الذكورية في المجتمع العربي التي تحرم جزءاً من النساء من حقهن في الحصول على حصتهن في الميراث، تضع هي أيضاً عقبات أمام النساء في اقتناء منزل أو أرض. وبذلك، فإن قدرة النساء على الحصول على سكن بملكية خاصة تتناقص.

كجزء من السياسة النيوليبرالية، تخلت الدولة عن دورها في تخصيص السكن، ما جعل السكن بملكية خاصة أو بالإيجار أقل إتاحة للنساء العربيات المطلقات. وذلك بسبب النقص في الطول التي تتيحها الدولة (السكن الشعبي)، عدم ملاءمتها للخصائص الثقافية الاقتصادية للنساء العربيات المطلقات (نقص رأس المال الذاتي، صعوبة استنفاد الحقوق، أجور منخفضة) أو احتياجاتهن (أخذ قروض عقارية، المشاركة في مشروع السعر للسكن/ شقة بسعر مخفض).

على ضوء عدم بناء أحياء سكنية جديدة في البلدات العربية، فإن قدرة النساء المطلقات من الطبقة المتوسطة على اختيار مكان السكن في البلدات العربية محدودة. ومع ذلك، فإن انتماءهن إلى الطبقة المتوسطة الاقتصادية يوسع حيز الاختيار بالنسبة لهن ويمكنهن من إيجاد أماكن سكن في بلدات مختلطة أو يهودية، حيث يمكن استغلال القرب من بيئة اجتماعية عربية (تعليم الأطفال) وفي الوقت نفسه استغلال إمكانيات السكن في الأحياء التي توفر جودة حياة وأماناً وخصوصية.

الدعم الاقتصادي من الأهل في حيازة المنزل (رسوم الإيجار وفواتير جارية) وتوفير منزل أو أرض، يعتبر عاملاً يشجع النساء المطلقات من مختلف الطبقات على العيش في منزل العائلة أو في البلدة التي تعيش فيها الأسرة، بحيث توفر البلدة القرب أيضاً من أماكن العمل والأطر التعليمية للأطفال والأمن.

تقوم النساء المعتمدات بالاستقرار في بلدة يوجد فيها ملجأ، بسبب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الذي يحققه بعد فترة إقامتهن في الملجأ أو "الشقة الانتقالية".

في المدن المختلطة، يقلل الفصل المكاني من خيارات السكن أمام النساء اللواتي ينتمين إلى الطبقة الاجتماعية المنخفضة. هناك أشكال مختلفة من الفصل، الفصل الحضري بين يافا وتل أبيب، والفصل بين الأحياء العربية واليهودية كما في حالة مدينة اللد. في كلتا الحالتين، يحدّ الفصل من إمكانية إتاحة السكن للنساء.

إبعاد النساء من شقق سلطة التطوير بإدارة "عميدار" في يافا كجزء من عملية الاستنباط (Gentrification) : هدم أو تطوير المساكن القديمة وبناء مساكن حديثة في المناطق/الأحياء التي يعيش فيها أبناء الطبقة العامة-المتخرج يسهم في فقدان النساء لمأوى في المدن المختلطة.

البحث يركز على معالجة وتحليل مركز "أدفا" لبيانات دائرة الإحصاء المركزية. كذلك تم إجراء تسع مقابلات متعمقة شبه منظمة مع ناشطات اجتماعيات يعملن في منظمات المجتمع المدني وكذلك مع أصحاب مناصب ذوي صلة في مراكز اتخاذ القرار، وتم توزيع "استطلاع تجريبي" على 43 امرأة مطلقاً يقمن في بلدات عربية في شمال البلاد والمدن المختلطة، بهدف التعرف على التحديات الخاصة بإتاحة السكن للنساء العربيات المطلقات حسب الطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية.

## سياسة السكن الخاصة بالسكان العرب في إسرائيل

منذ إقامة الدولة اتبعت إسرائيل سياسة تنظيم وتخطيط ترمي إلى تهويد الحيز الجغرافي من خلال توزيع السكان اليهود وإقامة بلدات يهودية جديدة، وفي الوقت نفسه تقليص مساحة البلدات العربية من خلال تقييدها في جوانب التخطيط والتطوير. منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأ التخطيط القطري في التركيز على تطوير المناطق التي عليها طلب في المدن الرئيسية من خلال مفهوم متروبولين-مركزي يتمحور في تطوير عدد من المراكز الحضرية. وتمثلت هذه الخطوة في وضع مخططات رئيسية لأربع مناطق متروبولينية في إسرائيل وإنشاء بنية تحتية لتوزيع موارد الأراضي التي وفرت فرص تطوير للبلدات اليهودية ووضعت قيوداً على تطوير البلدات العربية.

جنباً إلى جنب، السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تم انتهاجها في إسرائيل منذ ثمانينيات القرن المنصرم تتميز بالتراجع عن التزام الحكومة بالاستثمار في حلول الإسكان وزيادة قوة السوق في مجال الإسكان. نتيجة لذلك، أصبح الإسكان سلعة يتم تداولها وفقاً للقدر على الدفع. ارتفاع أسعار السكن في الثلاثين عامًا الماضية، الذي عمق عدم المساواة في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، أدى إلى تفاقم الوضع في المجتمع العربي في إسرائيل الذي يعاني أصلاً من ضائقة سكن ناجمة عن سنوات طويلة من الغبن والتمييز في مجال التطوير والتخطيط والتمويل. وقد أدت هذه السياسة إلى معدلات عالية من البناء غير المرخص، وفرض غرامات باهظة، وهدم مبانٍ سكنية بشكل متكرر في البلدات العربية.

ويشير استعراض قرارات ومخططات حكومية منذ عام 2000، إلى فشل مستمر في حل أزمة السكن التي يعاني منها السكان العرب. قراران حكوميان لحل مشكلة السكن هما القرار 1539 من مارس 2010 في موضوع "خطة خماسية للتطوير الاقتصادي في بلدات الأقلية" والقرار 4432 من مارس 2012 بشأن "خطة التطوير في أوساط الأقلية". الإجراءات التي اتخذت في أعقاب هذين القرارين لم تسهم -عموماً- في حل المشكلة.

لذلك، في عام 2014، قرّرت الحكومة تشكيل طاقم لدراسة مواضيع التخطيط والتسويق وتطوير البنى التحتية في البلدات العربية ووضع خطة في غضون 120 يوماً لمعالجة ضائقة السكن في هذه البلدات. وأشار تقرير الطاقم المذكور إلى أن أجزاء كبيرة من الأراضي المخصصة للتطوير في الكثير من البلدات هي أراضي خاصة وأصحابها غير معيّنين أو يواجهون صعوبة للبناء عليها، بينما لا يوجد لدى الحكومة الكثير من الأدوات لتنظيم وتسوية البناء على الأراضي الخاصة. كما أشار التقرير إلى نقص الأراضي الحكومية المتاحة للبناء في البلدات العربية، وهناك قيود على الأراضي الحكومية القائمة، بما في ذلك بفعل خارطة هيكلية قطرية تحول دون تطوير السكن في البلدات العربية. حتى في الأراضي الحكومية التي تمت الموافقة على مخططات لبناء المساكن عليها، فقد فشلت العديد من المناقصات لتسويق الأراضي. وأشار الطاقم إلى أن حدة المشكلة ونطاقها من المتوقع أن تتعاضد، نظرًا لمعدل نمو السكان.

أوصى الطاقم بوضع خطة لدعم البلدات العربية، بحيث توفّر حلولاً في مجالات التخطيط والتطوير والتسويق. تم اعتماد مبادئ وتوصيات الطاقم في قرار الحكومة رقم 346 في أغسطس 2015 وفي قرار الحكومة رقم 922 في ديسمبر 2015. في القرار رقم 922، تم تخصيص حوالي 1.2 مليار ش.ج لتمويل تخطيط هيكلي، تخطيط مفضل لأراضي دولة وأراضي خاصة، ودعم تطوير أراضي دولة وتسويق أراضي دولة للسكن. ومع ذلك، أشار تقرير مراقب الدولة لعام 2019 إلى أن قرارات الحكومة وخطط العمل المستمدة منها لم تسهم في حل مشكلة الإسكان في البلدات العربية أو أسهمت بشكل ضئيل.

نتيجة لارتفاع أسعار السكن، طرأ في السنوات الأخيرة تغيير في أنماط السكن للسكان العرب، حيث زاد الطلب على الشقق في المباني المرتفعة بالمقارنة مع البيوت المستقلة. هذا التوجه أيضاً يعكس داخل الأسرة المصغرة أو الموسعة من خلال بناء منازل تحتوي على عدة شقق. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لنقص الحلول السكنية، زادت الانتقالات إلى الشقق في البلدات والأحياء اليهودية والهجرة إلى المدن المختلطة.

الحلول القليلة المتبقية في مجال السكن التي تعرضها الدولة تكاد تكون غير موجودة في البلدات العربية أو لا تتلاءم

وخصائصها. السكن الشعبي موجود بنسب ضئيلة. وفقاً لبيانات مركز البحوث والمعلومات في الكنيست لعام 2016، حوالي 74% من شقق السكن الشعبي كانت موجودة في البلدات اليهودية، وحوالي 26% في البلدات المختلطة، و فقط 0.3% في البلدات العربية.

**برنامج السعر للسكان/ شقة بسعر مخفض.** يعرض شقة بسعر مخفض لكل من ليس لديه/ شقة. تطبيق هذا المسار في المناطق ذات الطلب العالي والتي تتميز بأسعار مرتفعة ينطوي على إشكالية بالنسبة للأسر ذات المستوى المادي المنخفض أو المتوسط، نظراً لأن الشقق تُعرض للبيع بأسعار مرتفعة يمكن لأصحاب الدخل المرتفع أو رأس المال العائلي تحملها. فحص تطبيق البرنامج في البلدات العربية يظهر أن نسبة الشقق التي تم تسويقها في البلدات العربية من إجمالي الشقق المطروحة في البرنامج كانت ضئيلة. في يونيو 2020، كان عدد الفائزين في القرعة 73,871، حيث كان 76.4% في السلطات المحلية اليهودية، و 22.7% في المدن المختلطة و فقط 0.9% في السلطات المحلية العربية. فيما يتعلق بالمساعدة في إيجار الشقة، فإن نسبة العرب الذين حصلوا على المساعدة في الإيجار من بين مجمل السكان الحاصلين على المساعدة، متدنية جداً. في عام 2020، كان 69.3% من إجمالي الحاصلين على مساعدة الإيجار في السلطات المحلية اليهودية، و 27.3% في المدن المختلطة و فقط 3.4% في السلطات المحلية العربية.

كما سيُبين لنا لاحقاً، فإن تحويل السكن إلى سلعة يتحمل الفرد المسؤولية عن الحصول عليها يسهم في ارتفاع أسعار السكن ويقلل من قدرة النساء العربيات المطلقات على الحصول على سكن. الحلول التي يقترحها السوق الحر ليست ملائمة لاحتياجات أو خصائص النساء. فعلى سبيل المثال، من أجل الحصول على قرض إسكان (أو قرض) في السوق الخاص - تطلب البنوك ضمانات يصعب على النساء العربيات المطلقات توفيرها. هذا عائق يضع صعوبات جمة أمام المجتمع العربي برمته، وهو يستشف من بيانات الرقابة على البنوك، والتي بموجبها فإن نسبة القروض التي تم تقديمها بين الأعوام 2010-2014 لزيائن من المجتمع العربي هي حوالي 2%، وهي نسبة ضئيلة جداً قياساً بنسبتهم من مجمل السكان في الدولة، التي تبلغ حوالي 17.2%. فكم بالحري إذا كان الحديث يدور عن معيلة وحيدة تتقاضي أجراً منخفضاً على الأغلب!

عمليات التطوير النيو ليبرالية في المدن المختلطة، أدت إلى تفاقم أزمة السكن في صفوف النساء العربيات المطلقات، وفي حالات معينة تركتهن بلا مأوى. على سبيل المثال، إقامة مجمعات سكنية لأبناء الطبقات العليا والأحياء المخصصة فقط للسكان اليهود أدت إلى إرغام النساء العربيات من الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية المنخفضة على إخلاء بيوتهنّ والمغادرة. يضاف إلى ذلك عمليات الاستطباق، بما في ذلك الاستطباق داخل المجتمع العربي (عمليات التطوير وإقامة المصالح التجارية من قبل رواد الأعمال العرب من الطبقة المتوسطة) التي تؤدي إلى عدم المساواة بين أصحاب الشقق وأولئك الذين لا يملكون شقة.

## تغيرات ديموغرافية، اجتماعية-اقتصادية وأنماط الطلاق في المجتمع العربي

في العقود الأخيرة، يشهد المجتمع العربي ازدياد أعداد العائلات الأحادية، ازدياد الطلب على السكن في المدن وارتفاع مستوى الاستهلاك وجودة الحياة. عملية التمدن، التي ترافقها التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة، أدت إلى نمو طبقة متوسطة في البلدات العربية. نمو الطبقة المتوسطة العربية كان أيضاً نتيجة للإندماج الاقتصادي العميق في الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن، نظراً لأن هذه السياسة كانت مصحوبة بتراجع الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية، فإنه لم يتم بناء أحياء سكنية لأبناء الطبقة المتوسطة. إن تبني قيم الفردية، والحرية الشخصية والاستقلال من قبل الطبقة المتوسطة العربية أتاحت له الانتقال إلى المدن اليهودية والمدن المختلطة وإحداث تغييرات اجتماعية مثل الطلاق. ولكن بالمقابل، أثرت سياسة الخصخصة سلباً على الوضع الاقتصادي للمجتمع العربي، ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية (العنف، الجريمة والفقر) وتوسيع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العربي نفسه.

معدلات الفقر في المجتمع العربي مرتفعة للغاية. نسبة الفقر للفرد في المجتمع العربي بلغت 38.8% في عام 2021، وكانت نسبة الفقر بين الأطفال العرب 49%، (مقابل 16.2% و 21.2% بين اليهود، على التوالي).

بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المجتمعات العربية تقع في عناقيد اقتصادية واجتماعية منخفضة وتتميز بالعزلة الاقتصادية؛ حيث يوجد نقص في المناطق الصناعية والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى نقص في البنية التحتية للمواصلات العامة. وكل هذه العوامل، بالإضافة إلى النقص في الأطر العلاجية للأطفال، تحدّ من فرص العمل للنساء وتقلّل من قدرتهن على الوصول إلى أماكن العمل، فكم بالحري عندما يتعلّق الأمر بالأمهات الأحاديات أو المطلقات، اللاتي هنّ محور هذا البحث.

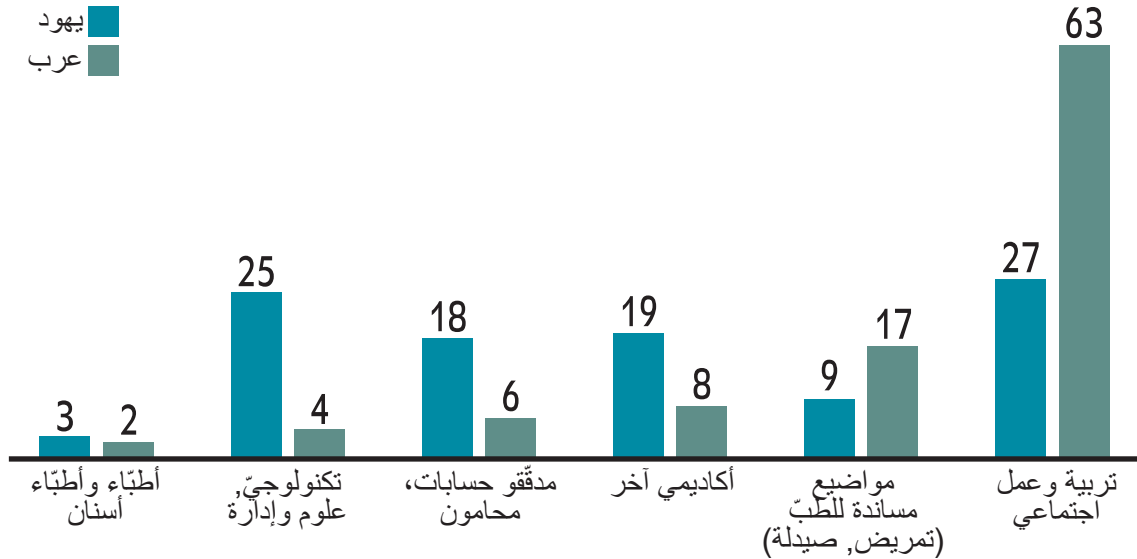
### توجّهات في مجال الثقافة والعمل لدى النساء العربيات

فيما يتعلّق بالنساء العربيات، هناك زيادة ملحوظة في مستويات التعليم وهذا يؤثر على معدل مشاركتهن في سوق العمل، وعلى معدلات الولادة وعلى القيادة الجغرافية. تزايدت نسبة النساء العربيات العاملات بشكل مستمر - من معدلات تقل عن 20% في بداية الألفية إلى 41.8% في عام 2022؛ ومع ذلك، فإن هذه النسبة ما زالت منخفضة مقارنة بنسبة 83.2% بين النساء اليهوديات غير الحريديات. ومع ذلك، يتم تركيز العديد من النساء العربيات في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، حيث يعمل العديد منهن في وظائف جزئية وبأجور منخفضة. في عام 2020، بلغ الراتب الشهري المتوسط للنساء العربيات العاملات بالأجر 6,163 شيقل، أي ما يعادل 59% من الراتب الشهري المتوسط لجميع العمال (10,370 شيقل) و 73.5% من الراتب الشهري المتوسط للنساء اليهوديات (8,381 شيقل). تُلقى نسب التوظيف والأجور المنخفضة بظلالها على صعوبة النساء العربيات في الحصول على سكن.

نسب التوظيف المنخفضة بين النساء العربيات، بالمقارنة مع النساء اليهوديات غير الحريديات، تتفاوت وفقاً لمستويات التعليم. النساء المتعلّمات لا يستطعن توظيف مهارتهن في السوق العمل المحدودة المتاحة. في عام 2017، كان معدل التوظيف بين النساء العربيات الأكاديميات في فئة العمر 25-34 عاماً هو 68.5%. بمعنى آخر، تقريباً ثلث النساء في هذه الفئة العمرية غير موظفات. للمقارنة، فإن معدل التوظيف للنساء اليهوديات الأكاديميات في نفس الفئة العمرية يبلغ 89.2%. ومن بين النساء العربيات الأكاديميات العاملات، يضطر العديد منهن إلى الانخراط في وظائف يدوية بأجور منخفضة. 63% من النساء العربيات الأكاديميات العاملات يعملن في مجالات التعليم والعمل الاجتماعي، والتي تُعتبر مجالات يدوية بأجور منخفضة، بينما تبلغ هذه النسبة 27% بين النساء اليهوديات العاملات في هذه المجالات. النساء العربيات غير الحاصلات على تعليم جامعي يعملن في مجالات ذات أجور أقل بكثير مثل الزراعة.

تلقي هذه الصورة الوظيفية على قدرة النساء العربيات بشكل عام، والنساء العربيات المطلقات بشكل خاص، على شراء أو استئجار منزل.

رسم بياني 1: توزع نساء أكاديميات في مجموعات مهن مختارة حسب الوسط 2018-2022 (بنسبه مئوية)



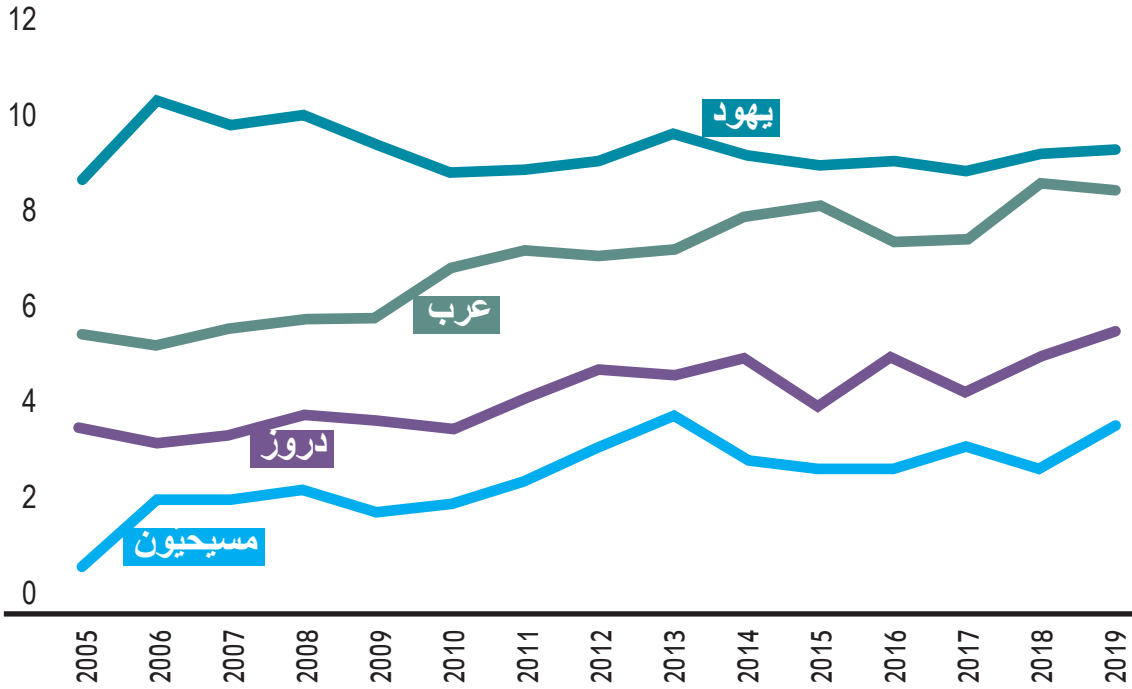
المصدر: بنك إسرائيل، 2023

## تغيرات في أنماط الطلاق في المجتمع العربي

منذ عام 2005، شهدت معدلات الطلاق ارتفاعاً في السكان العرب. بينما كان معدل الطلاق مستقرًا نسبيًا بين عامي 2019 و 2005 في السكان اليهود، حيث بلغ حوالي 9 طلاقات لكل 1000 من الزوجين، فإنه ارتفع بين المسلمين من 5.7 إلى 8.4، بين النصارى من 1.2 إلى 3.8، وبين الدرور من 3.8 إلى 5.7.



رسم بياني 2: معدل المتطلقين لكل 1000- متزوج ومتزوجة حسب الديانة 2005-2020

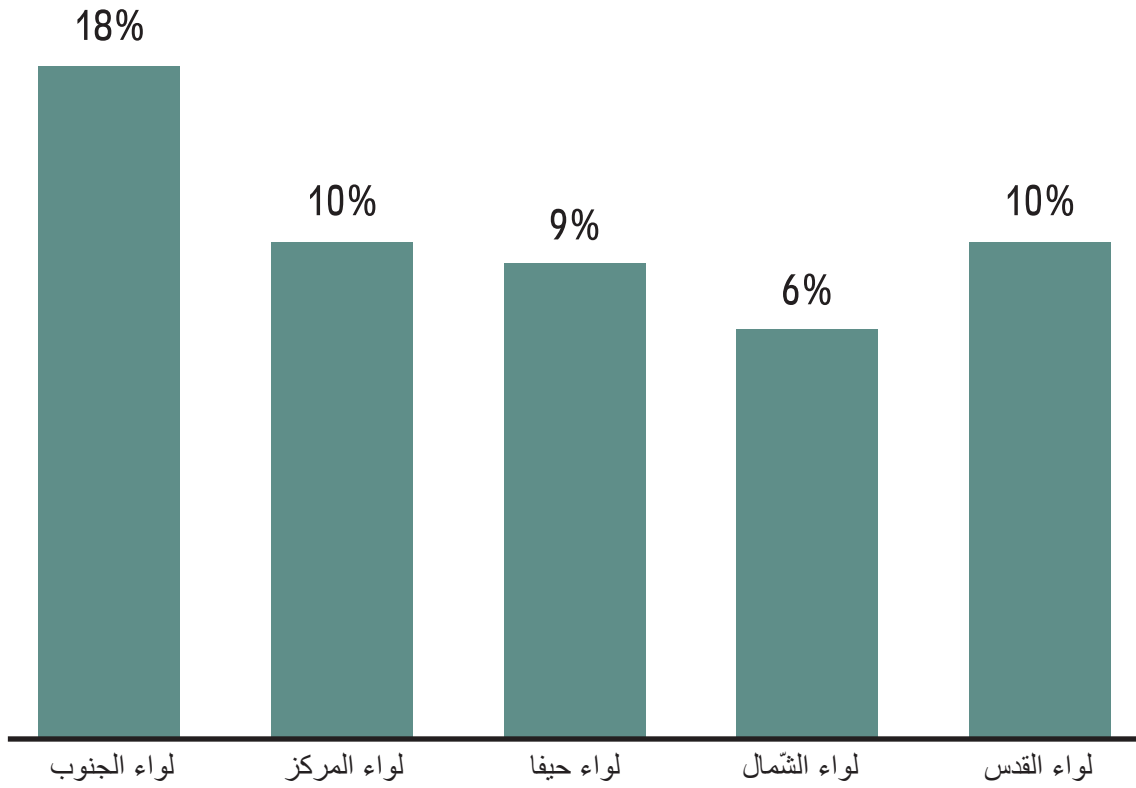


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، 2022. جداول متعدّدة السنوات: الطلاق - معطيات مختارة، حسب الديانة

في سنة 2021، كان هناك 137.2 عائلة أحادية الوالدين في إسرائيل تضم أطفالاً تحت سن السابعة عشر، حيث بلغت نسبة الأمهات الوحيدات 86% منهم. بينما كانت نسبة النساء المطلقات من إجمالي الأمهات الوحيدات تبلغ 61.5%، كانت النساء المطلقات العربيات فقط 39.3% من الأمهات الوحيدات العربيات؛ وكانت نسبة النساء العربيات المتزوجات اللاتي يعشن منفصلات والأرامل تبلغ على التوالي 34.3% و 21.2%.

من الناحية الجغرافية، وصلت نسبة العائلات أحادية الوالدين في منطقة الجنوب إلى 18% من إجمالي العائلات العربية التي تحتوي على أطفال دون سن السابعة عشر، بينما كانت النسبة أقل بكثير في المنطقة الشمالية (6%). قد تساهم ظاهرة الزواج الجماعي، التي تميز المجتمع البدوي في الجنوب، في زيادة معدلات الطلاق، ومن ثم في نسب العائلات أحادية الوالدين. وبمعنى آخر، يحدث عملية الطلاق القانوني-الرسمي مع استمرار الزواج ووجود أسرة متعددة الزوجات وفقاً للدين.

رسم بياني 3: نسبة العائلات العربية أحادية الوالدين حسب اللّواء



المصدر: تحليل ومعالجة مركز "أدفا" لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية 2022

## ترتيبات السكن المختلفة وإتاحتها أمام النساء العربيات المطلقات

تقليل دور الدولة في توفير الإسكان المناسب للفئات الضعيفة يؤثر على قدرة النساء على الحصول على منازل مملوكة أو مستأجرة. خاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء اللواتي يسكن في البلدات حيث لا تُنفذ أو تُعدّل برامج المساعدة السكنية (مساعدات في التمويل العقاري، وأسعار مخفضة للسكن، ومساعدة في دفع إيجار الشقق) لتتناسب الخصائص الاجتماعية-ثقافية والاقتصادية للنساء العربيات. يناقش هذا الفصل إمكانية الوصول للنساء العربيات المطلقات لأنماط الإسكان المختلفة: امتلاك المنازل، الإيجار، الإسكان العام، وترتيبات الإسكان للنساء المتضررات من العنف.

### السكن المملوك

منذ تأسيس الدولة في عام 1948، اتبعت سياسة الإسكان سياسة إخراج الأراضي والممتلكات دون زيادة في مخزون الإسكان في المجتمعات العربية. في غياب بدائل أخرى للمجتمع العربي في هذه المجتمعات، ومع الاعتماد على البناء الذاتي، يتميز بنسبة عالية نسبياً من السكن في شقق مملوكة. ومع ذلك، يتم تسجيل انخفاض في هذه النسبة: من 80.5% في عام 2019 إلى 72.8% في عام 2021. في العام نفسه، بلغت نسبة الملكية على المساكن في السكان اليهود 62.4%.

نقص الأراضي وقيود التطوير والبناء يسهمان في الحفاظ على المبدأ الذي بموجبه ينتقل العديد من النساء في كثير من الحالات للعيش في منطقة سكن الرجل وفي منزله الذي هو ملكية عائلته أو ملكيته قبل الزواج. هذه الحقيقة تُشكل عدم الأمان والاستقرار في السكن، وعند الانفصال أو الطلاق، قد تجد النساء أنفسهن بدون مأوى. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن المرأة المسلمة تحظى بحقوق الميراث وفقاً للقانون الديني، فإن العديد من النساء يُحرمن من هذا الحق أو يتنازلن عنه. هذا جزء من "صفقة الحزمة" حيث يتم تحويل حقوقهن في العقارات الزراعية لأسرهن الأصلية إلى أنواع أخرى من الدعم. وبذلك، تفقد العديد من النساء الفرصة لشراء منزل أو أرض للبناء، وتصبح تعتمد على الزوج والرجال في العائلة. يمكن أن تؤدي هذا الاعتماد إلى تعرضهن للإهانة في وضعهن الاقتصادي وعدم قدرتهن على تأمين مأوى في حالة الطلاق.

بالإضافة إلى ذلك، سياسة تقليص المساحات المخصصة للسكن تخلق نمطاً للسكن يتضمن بناءً بكثافة عالية؛ كثافة السكان (عدد الأفراد لكل غرفة) بين العرب في عام 2021 كانت أعلى من بين اليهود (1.22 مقارنة بـ 0.78). هذا النمط من السكن الذي لا يوجد فيه تحديد واضح لحقوق ملكية كل أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنزل العائلي، بما في ذلك حقوق الزوج السابق، يجعل من الصعب على النساء المطالبة بحصتهن في المنزل والانتقال إلى السكن في شقق مملوكة لهن.

للحصول على قرض أو تمويل لأغراض السكن، يتوجب تقديم عقار كضمان للبنك. العوائق في تسجيل العقارات، تجعل عملية توفير الضمان أكثر صعوبة، وتكون هذه العوائق أكثر أهمية بالنسبة للنساء العربيات في حالات الطلاق. كما أن العديد منهن مضطرات للتنازل عن الممتلكات أو تحويل حقوقهن في العقارات مقابل فوائد مالية أو أخرى، وعند الطلاق يتركن منزل زوجهن السابق ويتركن خلفهن ممتلكاتهن. لذلك، الخيار الوحيد المتاح لهن هو الحصول على قروض استهلاكية (بدون رهن عقاري) لأغراض السكن، خيار يتطلب عائد شهري مرتفع، وبالتالي ليس واقعياً بالنسبة لهن.

حلول الدعم السكني مثل "سعر للسكان"، قد تزيد من توافر السكن بأسعار مخفضة للنساء المطلقات. ولكن، ليس فقط أنها غير متوفرة في جميع البلدات، بل أيضاً الطلب على تمويل ذاتي للمشاركة في المشاريع، بشكل عائناً، حيث يتعلق الأمر بمبلغ كبير.

امرأة مطلقاً من الناصرة تشرح:

"في مدينة الناصرة هناك مشروع "سعر للمشارك" للحصول على شقة في المشروع يجب الحصول على قرض عقاري. التحدي يكمن في عدم وجود رأس مال ذاتي. أنا تُعتبر معيلة للأسرة، ليس لدي دخل تكميلي وحتى لو كان هناك مبلغ فإنه غير كافٍ؛ أحتاج لتربية ابنتين مراهقتين، تكاليف المعيشة مرهقة ولا توجد مساعدات للنساء احاديات الالهل, الخيار الوحيد هو الحصول على مساعدة من الوالدين، لكنهم مسنون...".

جمانة، من جمعية تنمية المجتمع في حيفا، تشرح صعوبة أيضاً:

"أسعار السكن مرتفعة جداً، لذلك من الصعب على النساء المطلقات شراء منازل. ضمن إطار مشروع "سعر للمشارك"، لا يوجد رأس مال أولي، بحد أدنى مليون ومئتي ألف إلى مليون ونصف. مشكلة مستعصية. لا يتناسب مع السكان العرب في حال كونها المعيلة الرئيسية أو تتلقى مخصصات نفقة".

بالإضافة إلى عدم مطابقتهم لشروط الاستحقاق، يوجد أحياناً عوائق أخرى تقف في وجه مشاركة النساء العربيات المطلقات في المشروع، مثل عدم فهم اللغة العبرية، وعدم فهم البيروقراطية المرتبطة بعملية التسجيل أو عدم توفر المعلومات حول جدوى المشروع والامتثال لشروط الاستحقاق.

## السكن الشعبي

تخصيص الشقق للنساء العربيات المطلقات في الإسكان العام يمكن أن يخفف من أزمة السكن. حتى الآن، لم يخدم هذا الحل النساء بشكل كافٍ، بسبب قلة تخصيص الشقق للإسكان العام بشكل عام، وفي المدن العربية بشكل خاص. كما ذكر، نسبة الشقق العامة في المدن العربية هي ضئيلة جداً، وبالتالي لا يمكن للنساء العربيات الساكنات في المدن العربية الحصول على الحق في السكن العام في مكان إقامتهن.

لا توجد بيانات عن نسبة النساء العربيات المطلقات في السكن العام، ولكن نسبة الأمهات العازبات العربيات تكون ضئيلة للغاية، مقارنة بنسبة 5.3% لجميع الأمهات العازبات في إسرائيل اللواتي يسكن في السكن العام. هذه النسب المتدنية مرتبطة بنقص تخصيص الشقق للسكن العام من قبل وزارة الإسكان للسكان العرب. نسبة الشقق العامة في المدن العربية هي حوالي 0.3% فقط من إجمالي الشقق العامة. يقع ربعها في المدن المختلطة.

حتى في الحالات التي توجد فيها مشاريع للإسكان العام، فإنها غير ملائمة لخصوصيات السكان العرب ولوضع السلطات المحلية العربية التي لا تستطيع استيعاب الإسكان العام في مناطقها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشقق تقع في مناطق فقيرة وقريبة من مراكز الجريمة، كما يظهر ذلك من مقابلة مع مدير إدارة الأقبليات في وزارة الإسكان.

"المشكلة في الحفاظ على الإسكان العام، دور للسلطات المحلية وأيضاً مسألة مدى قدرة الأفراد على العيش في الإسكان العام، هذا ليس بالأمر البسيط. المجتمع لا يزال حساساً من الناحية الاجتماعية، بالعيش مع جيران غرباء، قريبين من عائلة مجرمة أو عائلة مشكلة".

في غياب مشاريع الإسكان العام، تتناقص قدرة النساء العربيات المطلقات على العيش في الإسكان المدعوم وبالتالي فرصة الحصول على سقف بأسعار معقولة.

يقترح مدير إدارة الأقبليات حلاً: "تخصيص نسبة معينة من الشقق في المزايدات للإسكان العام ضمن إطار خطة 550 [الخطه الخماسية للمجتمع العربي]". في حال تنفيذ هذا الحل، قد يخفف من مآزق الإسكان للنساء المطلقات ويقدم لهن إسكاناً مدعوماً مع تكيف اجتماعي مع الثقافة العربية، دون التأثير على القيمة العقارية للأحياء وتحويلها إلى أحياء فقيرة.

## السكن المستأجر

في عام 2021، عاشت حوالي 24% من النساء العربيات المطلقات في شقق مستأجرة مقارنة بنسبة حوالي 11.8% من السكان العرب الذين عاشوا في شقق مستأجرة في عام 2023. يزيد هذا التحول من صعوبات النساء بعد الطلاق في أن يصبحن المعيلات الرئيسيات، وهو أمر يجعل من الصعب عليهن الحصول على ضامن يطلبه صاحب الشقة (ضامن بنكي وما إلى ذلك) عندما يكن لديهن دخل منخفض لا يسمح لهن بتحمل تكاليف السكن في الإيجار.

الحد الأدنى المقبول لنسبة تكاليف السكن من الدخل الشهري هو حوالي 30%. ولكن على الأقل من "مسح تجريبي" أُجري مع النساء المطلقات العاشيات في المدن العربية والمدن المختلطة، يظهر أن تكاليف الإيجار التي يدفعنها معظمهن تزيد عن 30% من الدخل الشهري. وفقاً لبيانات المعهد الوطني للتأمين الاجتماعي، كانت الإيجارات الشهرية المتوسطة في المدن العربية تبلغ 2,225 شيقل في عام 2021، بينما كان الإيجار المتوسط للمرأة العربية 6,163 شيقل في عام 2020. في المقابلات التي أُجريت مع النساء المطلقات، أشارت أيضاً إلى أنه من الصعب على النساء احادييات الاهل تأمين إيجار الشقة في المدن العربية. وفي بعض الأحيان، يزداد الضغط بسبب عدم الحصول على مساعدة من الدولة، سواءً بسبب نقص المعلومات حول هذا الخيار، أو بسبب عدم مطابقة الشروط.

في غياب المساعدة في الإيجار، تؤدي الضائقة الاقتصادية التي تواجه النساء المطلقات إلى استئجار شقق من أقاربهن بأعمار إيجار أقل من السوق الحرة. في بعض الحالات الأخرى، يجب عليهن التكيف مع ظروف سكنية صعبة.

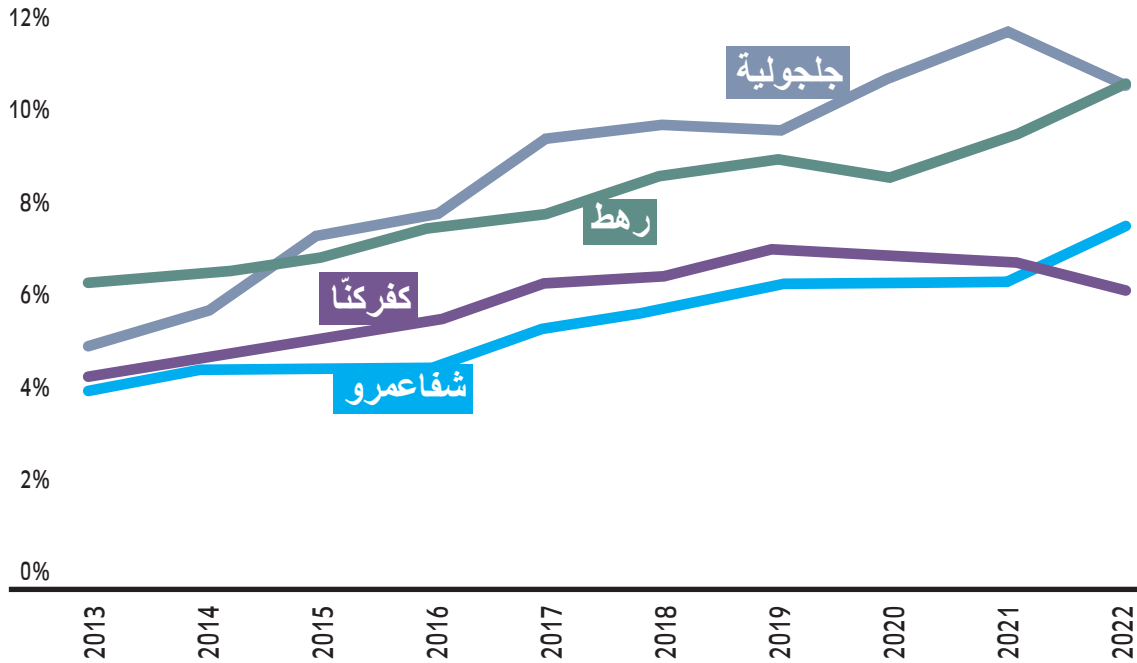
وصفت نهادة شحادة، من جمعية نساء ضد العنف، ظروف سكن النساء المطلقات: "في حالة استئجار شقة لامرأة مطلقة، فإنها غالباً ما تكون شقة صغيرة جداً كانت تستخدم في السابق كمخزن، بدون تهوية، الأمر الرئيسي هو وجود سقف، ملاذ لها ولأطفالها".

مساعدة في دفع الإيجار، يمكن أن يتم توجيهها إلى أسر ليس لديها منزل خاص وتستوفي شروط الأهلية. يتم تحديد مقدار المساعدة وفقاً لمعايير الأهلية والعمر وعدد الأفراد في الأسرة ومنطقة الأفضلية وحجم المستوطنة؛ قسمت وزارة الإسكان البلاد إلى مستوطنات كبيرة أو صغيرة؛ يشمل المستوطنة الكبيرة المدن والمستوطنات التي ليست مدناً ولكن عدد سكانها يزيد عن 1000 شخص، وتشمل على الأقل 5% من الأسر التي استأجرت منازل من المالك الخاص وتملك على الأقل 30 منزلاً. وفقاً لبيانات تعداد السكان الأخير (2008). على النقيض من ذلك، يشمل المستوطنة الصغيرة المستوطنات التي عدد سكانها يزيد عن 1000 شخص ولكنها ليست مدناً والمستوطنات التي يقل فيها عدد المقيمين عن 1000 شخص، وفقاً لتعداد السكان الأخير كانت هناك نسبة متزايدة من الأسر الذين يعيشون في شقق مستأجرة في البلدات العربية.

على سبيل المثال، تشير بيانات نسبة الشقق المؤجرة حسب المستوطنة إلى أنه في عام 2022 زادت نسبة أكثر من 5% في نسبة الأسر التي تعيش في شقق مستأجرة في أربع بلدات عربية - شفاعمرو، رهط، كفر كنا، وجلجولية (رسم بياني 4) المعرفة حسب وزارة الإسكان كمستوطنات صغيرة. في الواقع، لم تُحدث قائمة المستوطنات بعد، وما زالت النساء المطلقات الذين يعيشون في هذه المستوطنات يتلقون المساعدة وفقاً لتصنيف "مستوطنة صغيرة"، مما يؤثر على قدرة النساء على تحمل نفقات السكن.



رسم بياني 4: نسبة الشقق للإيجار حسب البلدة 2013-2022



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، 2023

بالنسبة لشروط المساعدة في الإيجار، يُشترط أيضًا أن لا تكون الشقة في ملكية أفراد العائلة. هذا الشرط يشكل عقبة أخرى تجعل من الصعب على النساء الراغبات في العيش في بيئة اجتماعية وعائلية داعمة. وفقًا لمقابلة مع مدير قسم الأقليات، يُخطط لتخفيف شروط المساعدة من جانب وزارة الإسكان، بما يشمل إمكانية الحصول على مساعدة حتى في حالة استئجار السكن من أفراد العائلة، ولكن بشرط ألا يكون أحد أفراد العائلة من الدرجة الأولى.

على الرغم من وجود إمكانية الحصول على مساعدة في الإيجار في المجتمعات العربية، إلا أن نسبة المستفيدين من هذه المساعدة منخفضة جدًا: 0.3% في المجتمعات العربية مقارنة بنسبة 1.6% في المجتمعات اليهودية و1.8% في المجتمعات المختلطة. قد يكون التفسير المحتمل لارتفاع النسبة المنخفضة هو وجود سوق سكن محدود في المجتمعات العربية (وهذا بعد الزيادة في نسبة الشقق المؤجرة في بعض المجتمعات العربية، كما هو موضح في الرسم البياني 4)، مما قد يؤدي إلى انتقال بعض المستحقين إلى المجتمعات المختلطة أو اليهودية. ومع ذلك، التفسير البديل أو التكميلي هو صعوبة استيفاء الحقوق، وكذلك - كما هو مفصل في هذا الفصل - عدم الامتثال لمعايير الأهلية للمساعدة.

## المساعدة في السكن للنساء المعتنفات

في المجتمع الفلسطيني، تسود المفاهيم الثقافية التي تنص على أن الرجل يقوم ببناء المنزل قبل الزواج، ولذلك يُعتبر حيازته للمنزل أو حيازة أسرته له قانونيًا بموجب قوانين العلاقات المالية. ونتيجة لذلك، يُضطر بعض النساء إلى ترك بيت الزوج والتنازل عن الممتلكات عند انفصالهن. طلب النساء حقهن في حصة من المنزل المشترك أو رفضهن مغادرة المنزل بعد الطلاق قد يؤدي إلى تعرضهن للعنف وحتى القتل على يد شركائهن. في ظل عدم وجود خيارات أخرى للسكن مثل العيش في بيت الوالدين أو مكان سكن بديل يمكنهن تحمل تكاليفه، تتجنب النساء العربيات ترك العلاقات العنيفة خشية فقدان كورة السقف

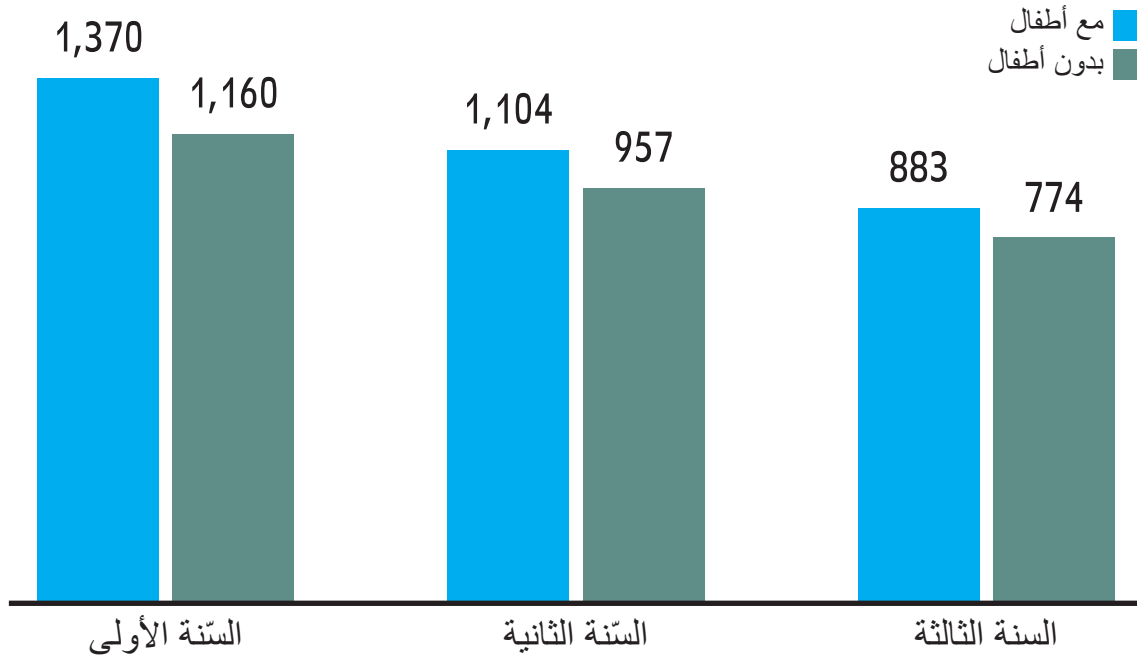
في حالات الطوارئ، عندما يكون هناك خطر على حياتهن، تضطر النساء إلى الانتقال إلى مأوى للنساء المعتنفات، الذي يوفر مأوى مؤقتًا، بهدف الابتعاد عن المهدد والخروج من دائرة العنف. تشير بيانات المفوض العام للمرأة إلى نسب عالية للنساء العربيات في مأويات النساء بالمقارنة مع النساء الأخريات. في السنوات 2015-2019، تواجد حوالي 700 امرأة في المأوى سنويًا في المتوسط، من بينهن حوالي 280 امرأة عربية. في عام 2019، كان حوالي 40% من النساء اللاتي تواجدن في المأوى من النساء العربيات.

في بعض الأحيان، بعد فترة إقامة في المأوى لمدة نصف عام إلى عام، تبقى النساء في البلده التي يقع فيها المأوى. يعزى هذا الاختيار، كما أظهرت الاستطلاعات، إلى الأسباب التالية:

- الرغبة في الابتعاد عن الجاني وعدم العودة إلى البلده التي تعرضن فيها للعنف.
- التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية الجديدة: نجحت النساء في إيجاد إطار تعليمي لأطفالهن، والتفاعل في الحياة العامة (مثل استقبال الخدمات)، وتطوير علاقات اجتماعية.
- النجاح في بناء نظام داعم، يشجع على الاستقلال الاقتصادي من خلال توسيع فرص العمل. على سبيل المثال، العمل لدى عائلات البلده.

نساء اللاتي يغادرن الملاذات أو الشقق "الانتقالية" مستحقات للحصول على منحة نقدية لمرة واحدة مخصصة للإيجار، بمبلغ 8,000 ₪ للنساء بدون أطفال، 9,000 ₪ للنساء بطفل واحد، و 10,000 ₪ للنساء بطفلين أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، يتلقين دعمًا في الإيجار؛ فترة الاستحقاق القصوى هي 36 شهرًا. في السنة الأولى، يُمنح تأكيد الاستحقاق دون فحص الملكية على الشقة. على النقيض من ذلك، في السنة الثانية والثالثة، تحصل المرأة على الدعم فقط في حالة عدم امتلاكها لشقة.

رسم بياني 5: مبلغ المساعدة الشهرية بالشواقل للنساء المعنفات في أجور الشقق حتى مارس 2022



المصدر: مركز البحوث والمعلومات, 2022

مبالغ المساعدة في إيجار الشقق لم تُحدَّث منذ عام 2002. وفي الأسعار الثابتة لعام 2022، انخفضت مساعدة إيجار الشقق من 1,541 ₪ في عام 2002 إلى 1,266 ₪ في عام 2012، وارتفعت قليلاً إلى 1,370 ₪ في عام 2022. علاوة على ذلك، هناك انخفاض في مساعدة المرأة المعنفة مع أطفال حيث انخفضت من 1,370 ₪ في السنة الأولى إلى 883 ₪ في السنة الثالثة (انظر الرسم البياني رقم 5)، مما يؤثر على قدرة النساء المعنفات على العيش في شقق مستأجرة. يجدر بالذكر أنه بحلول عام 2021، بلغ متوسط إيجار الشقق الشهري في المجتمعات العربية 2,225 ₪، وبالتالي يُغطي مساعدة المرأة المعنفة مع أطفال في السنة الأولى فقط حوالي 60% من متوسط إيجار الشقق الشهري.

## طرق مواجهة ضائقة السكن لدى النساء العربيات

بعد عملية الطلاق، تتبع النساء أنماطاً مختلفة للتعامل من أجل حل مشكلة الإسكان الخاصة بهن: البقاء في المنزل، أو العودة إلى منزل الوالدين، أو الانتقال إلى مدينة مختلطة. لكل خيار ثمنه، وتوجد تحديات متفاوتة وفقاً للموقع الجغرافي والمكانة الاجتماعية للمرأة.

نقص السكن الوسطي في الأحياء العربية يدفع النساء من الطبقة الوسطى إلى الانتقال إلى مدن يهودية أو مختلطة كاستراتيجية للتعامل. فهن يستغلن الفصل المكاني والهامشي كوسيلة للتفاوض مع الترتيب الليبرالي الجديد كأقلية، ويتجهن نحو خيارات السكن الموجودة في المساحة الإسرائيلية. وقد تم التعرف على ظاهرة مماثلة في الولايات المتحدة، نتيجة لتطور المركب الوسطي للأمريكيين الأفارقة خلال الثمانينات والتسعينات، مما منحهم القدرة على التفاوض مع الترتيب الليبرالي الجديد، في معنى قيادة المسافات الجغرافية إلى الأحياء المتنوعة في الضواحي.

ظاهرة الهجرة الداخلية لدى النساء ذوات التعليم الأكاديمي من القرى العربية نحو المدن الرئيسية في إسرائيل مثل تل أبيب وحيفا تم الكشف عنها بدءاً من عام 2005 كجزء من عملية التحديث وتطور الطبقة الوسطى العربية، والتي تستخدم "استراتيجية التكيف" كوسيلة للتعبئة في المدن اليهودية الرئيسية. وذلك، من أجل التغلب على الهامشية الاقتصادية والمكانية التي تعاني منها الطبقة الوسطى في القرى العربية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن استخدام هذه الاستراتيجية يميز بشكل رئيسي النساء من الطبقة الوسطى. على الجانب الآخر، النساء من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة الذين يعيشون في القرى العربية أو المدن المختلطة، لا ينجحون في الانتقال إلى المجتمع اليهودي، و"استراتيجية البقاء" هي الأداة الوحيدة المتاحة لهن. في هذه الحالة، يعود النساء المطلقات مراراً وتكراراً للعيش في منازل الوالدين. تحت القيود التي تعيق قدرتهن على العيش بشكل مستقل، تصبح المنازل في المجال الأسري في بعض الحالات الحل الوحيد للنساء وتعتبر مساحات تحت الرقابة المميزة بالصراعات بين النساء وعائلاتهن، وتطوير علاقات الاعتماد للنساء على أفراد الأسرة.

## توزيع مناطقي: إتاحة السكن للنساء في المدن المختلطة

يهدف هذا الفصل إلى التركيز على العوائق المحددة للانفصال المكاني، وسياسات الإسكان لشركات التمويل العقاري، وعمليات الاستطباق، والفقر، والسياسات الحضرية التي تميز إمكانية الوصول للنساء العربيات المطلقات للسكن في المدن المختلطة. نظرًا لنقص السياسات السكنية الحكومية في المستوطنات العربية (الإسكان العام، شقة بسعر مخفض)، تُستخدم المدن المختلطة كـ"حالة دراسية" في هذا البحث، حيث يُمكن من خلالها فحص العوائق الموجودة في إمكانية وصول النساء لبرامج الإسكان.

تشير دراسة السكان العربي في المدن المختلطة (حيفا، يافا، واللد) إلى التنوع الاجتماعي. يظهر الأبحاث أنّ السكان العرب في حيفا ويافا مقسمون إلى طبقة اجتماعية اقتصادية منخفضة، يعيشون في فقر وواقع من الجريمة والعنف، وإلى طبقة وسطى عالية. بالمقابل، في مدينة اللد، ينتمي معظم السكان العرب للطبقة المنخفضة.

تظهر نفس الصورة من بيانات المؤشر الاجتماعي الاقتصادي للمناطق الإحصائية العربية في المدن المختلطة حيث يُظهر أنّ معظم (75%) السكان العرب في مدينة لود، يعيشون في أحياء إحصائية تتبع الفئات 1 و 2. في حين أنّ معظم السكان في تل أبيب - يافا يعيشون في الفئات 3 و 4 وفي حيفا يعيش غالبية السكان (70%) في طبقات اجتماعية وسطى في الأحياء المتنوعة بين 4-7، ويعيش فقط 30% من العرب في المناطق الإحصائية التي تتبع الفئات الاجتماعية الاقتصادية 1 و 2.



## اندماج أو فصل مناطقي

في مدينة حيفا، توجد إمكانية السكن للنساء العربيات المطلقات في الأحياء المختلطة، حيث ترى في الانتقال إلى المدينة فرصة للعثور على عمل، والأمان الشخصي، والخصوصية، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى التعليم العربي.

امرأة مطلقة (من الأصل من الناصرة) شرحت الحاجة إلى الانتقال إلى حيفا: "من أجل التغلب على صعوبات في السكن في مدينة عربية مثل الناصرة (الضجيج، نقص الخصوصية والتقاليد) كنت بحاجة إلى الانتقال إلى حيفا. أنا أعيش في حي يُعرف جيدًا... أشعر بالأمان فيه، جيران طيبين".

بجانب هذه "قصص النجاح"، تواجه بعض النساء المطلقات الصعوبة في التكيف مع البيئة الاجتماعية الجديدة في مدينة غير عربية، بيئة تتطلب منهن السيطرة على اللغة العبرية، بالإضافة إلى التعامل مع السلطات الحكومية. هذه الصعوبة تجعلهن في بعض الأحيان يعتمدن على قسم الرفاه الاجتماعي في المدينة.

على عكس مدينة حيفا، معظم النساء المطلقات الساكنات في يافا، يعيشن في فصل مكاني عن مدينة تل أبيب. هذا بسبب عدم وجود بدائل سكنية مناسبة خارج حدود يافا أو مناسبة لهن. هذه النساء يستحوذن على المساحة في يافا، كمنطقة لها حدود واضحة (تمتد حتى برج الساعة)، والتي تعتبر مشبعة بالتوتر؛ حيث يخشى النساء عبور الحدود والانتقال إلى السكن في تل أبيب التي تعتبر تحدٍ لهن من حيث اللباس الديني وصعوبات اللغة، بالإضافة إلى عدم توفر فرص العمل والسكن مقارنة بيافا، التي تمثل منطقة أمن ثقافيًا وسياسيًا.

روان بشارت، ناشطة اجتماعية في يافا، تصف كيف ترى النساء المساحات السكنية في المدينة:

"إن احتلال المساحات التي يمكن شراؤها أو استئجارها للعيش فيها في المدينة مقتصر بشكل كبير على منطقة عجمي، حيث لا توجد الكثير من الخيارات السكنية. يتواجد هناك بشكل رئيسي منازل تعد املاك غائبين أو التي تملكها الدولة (مثل عميدار وحلميش). هناك عرب دفعوا رسوم مفتاح الشقة، لكنهم لا يستطيعون تسلم هذه الشقق للجيل الثالث في الأسرة. ليس لديهم مكان آخر للذهاب ويتعرضون دائمًا للضغط لطردهم."

وبالإضافة إلى ذلك، تطلب النساء العربيات المطلقات في يافا استئجار شقق في الأحياء العربية. وفي تلك الأحياء، وكجزء من عملية الاستطباق الداخلي العربي، نجحت الطبقة الوسطى العربية في شراء منازل في المدينة.

روان تصف عملية عملية الاستطباق الداخلي العربي في المدينة:

"حتى عام 2008، كانت الأسعار معقولة ونجحت طبقة الوسطى العربية في المدينة في شراء منازل. أصبح الناس الذين كانوا قادرين على شراء منازل أغنياء، ونشأت طبقة وسطى بعيدة عن الطبقة الضعيفة."

عملية الاستطباق الداخلي العربي خدمت الطبقة الوسطى التي استفادت بدورها من معاناة النساء المطلقات في المدينة ووقامت بتأجيرهن شقق بشروط سكنية منخفضة.

تضيف روان:

"الطبقة الوسطى هي التي توجر وتستغلن. هنا السخرية. هؤلاء الأشخاص غير مستعدين لتجديد المنازل ويستغلون صعوبة الأشخاص الفقراء، لا يوجد تلاجة في المنزل، أريكة، الوضع صعب للغاية."

في مدينة اللد، الفصل المكاني في المدينة موجود بين الأحياء العربية، حيث يعيش معظم السكان العرب، وبين الأحياء اليهودية. يقيد الفصل قدرة النساء العربيات المطلقات على العيش في أجزاء معينة من المدينة.

## أنماط سكن النساء العربيات المطلقات في المدن المختلطة

### السكن الشعبي

في مدينة حيفا، توجد بعض وحدات السكن العام في الأحياء اليهودية، مما يجعل من الصعب على النساء العربيات العيش فيها بسبب القيود اللغوية وعدم وجود مؤسسات تعليمية وثقافية عربية، والقيود على الحركة في يوم السبت (في حالة الأحياء الحريديم)، والبعد عن الأحياء العربية في المدينة، بالإضافة إلى ظروف السكن الصعبة للغاية في الوحدات السكنية نفسها.

في يافا، يستأجر جزء من السكان العرب من الطبقة الاجتماعية المنخفضة وحدات سكنية في المساكن المحمية مقابل "رسوم المفتاح"، ولديهم حق شراء الوحدات بتخفيض ملحوظ. بسبب الضغوط الاقتصادية، يضطرون إلى التنازل وبيع حقوقهم في العقار.

النساء العربيات المطلقات لا يمكنهن شراء الوحدات السكنية التي تُباع بأسعار مرتفعة جدًا في المزادات، كجزء من عملية الاستطابق الداخلي التي تمر بها المدينة. وفي الحالات التي يقيم فيها في الوحدات السكنية التي تم بيعها لأشخاص آخرين، وبسبب عدم وجود امكانيات من السكن الرخيص في منطقة يافا، فإنهن قد يجدن أنفسهن بلا مأوى.

في مدينة اللد، تهدف السياسة الحضرية إلى سحب مشاريع السكن العام من المشهد، بزعم أن سكان السكن العام يتطلبون رعاية مكثفة من مكتب الرفاه الاجتماعي. يتجلى ذلك في انخفاض مخزون السكن العام المتاح لنساء مطلقات في المدينة خلال السنوات الأخيرة، مما يفاقم أزمة سكن النساء المطلقات من طبقة الدخل المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء تجعل من الصعب عليهن الوصول إلى المعلومات عن المشاريع السكنية في المدينة عبر موقع وزارة الإسكان، وتشرح فداء، عضوة في مجموعة الأمهات من أجل الحياة وجمعية "إيتاخ-ماعكي":

"النساء اللاتي يعملن في مهن مثل المساعدات أو التنظيف، آخر ما سيفكرن فيه في ساعات المساء هو البدء في البحث عن مشاريع سكن ورؤية ما إذا كانت تلك المشاريع مناسبة لهن أو لأطفالهن".

هذه الحقيقة تتطلب من البلدية أن تكون مشاركة في تسويق المشاريع للنساء من خلال توفير المعلومات، ولكن في حالة عدم الإعلان من قبل البلدية، ليس لدى النساء معلومات حول وجود المشاريع.

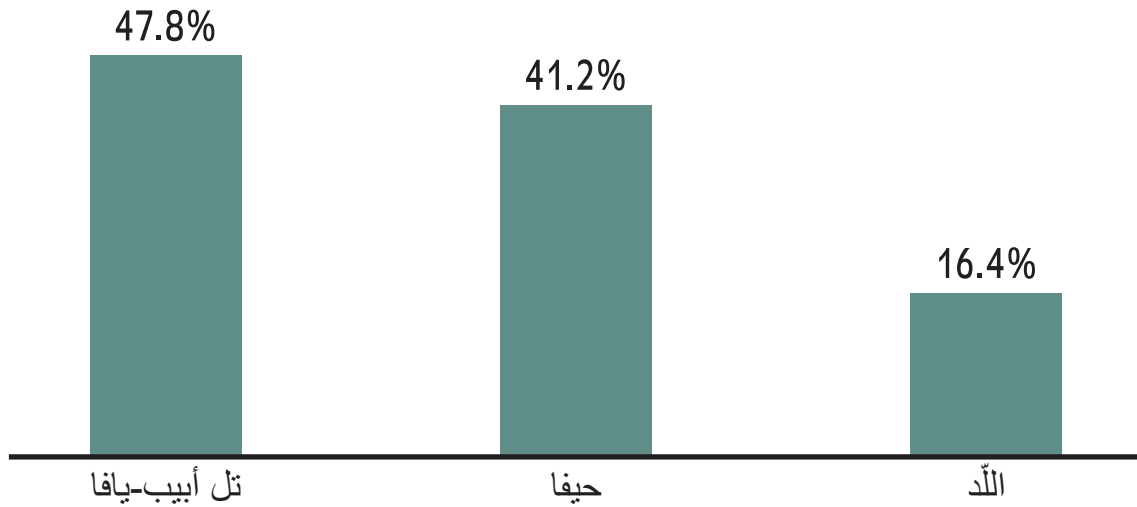
توضح فداء:

"سياسة البلدية في اللد تهدف إلى إقناع العرب بترك منازلهم في الإسكان العام الموجود في الأحياء اليهودية والانتقال إلى منازل في الأحياء العربية، والنساء الوحيدات غير مقبولات في الأحياء اليهودية. المرأة العربية تعتبر مشكلة إذا كانت وحيدة، وهناك تهديد لحياتها. المرأة العربية هي قنبلة مؤقتة بدلاً من منحها الخدمات والرفاهية لتتمكن من العيش بكرامة".

### السكن بالإيجار

في غياب إمكانية السكن بملكية خاصة، يجدر على النساء العربيات المطلقات العيش في منازل مستأجرة - كما رأينا سابقاً بنسب عالية نسبياً. في المدن المختلطة مثل يافا وحيفا واللد، يمكن ملاحظة نسب عالية من الإيجارات بين السكان العرب.

رسم بياني 6: نسبة العرب الذين يقيمون في شقق مستأجرة في بلدات مختارة 2022



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية

بالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات إلى إنفاق مرتفع نسبياً على الإسكان مقارنة بالدخل في المدن المعنية. في عام 2018، بلغت التكلفة السكنية لأسرة عربية متوسطة الدخل 3,011 شيفل في المدن المعنية. يمثل هذا الإنفاق نحو نصف الدخل الشهري المتوسط للنساء في المدن المعنية في ذلك العام، والذي بلغ 6,255 شيفل. يُعتبر هذا المعدل مرتفعاً بشكل ملحوظ عن الحد القياسي النموذجي لتكاليف السكن. وتدل هذه البيانات على أنه بالنسبة لأسرة يعيش فيها امرأة مطلقة (تعيل نفسها)، يواجهون صعوبة في توفير تكاليف الإيجار.

## المساعدة في أجرة الشقة

النساء اللواتي ينتمين إلى طبقة اجتماعية اقتصادية منخفضة في مدن حيفا ولود يعانين من صعوبات في الاستفادة من حقوق الإسكان.

توضح فداء:

"هناك وعي منخفض بين النساء المطلقات بشأن حقوق الإسكان التي تخصهن، إنهن نساء لم يسجلن في النظام من قبل، وغالبًا ليس لديهن حتى بطاقة ائتمان."

البيروقراطية في وزارة الإسكان، التي تؤدي إلى تأخير في الموافقة على مساعدة في تأجير الشقة، تجبر بعض النساء على اللجوء إلى خيارات الإسكان في ملكية عصابات الجريمة في مدينة لود. كما تقول فداء:

"يستغرق الأمر شهرين إلى ثلاثة شهور حتى توافق وزارة الإسكان على تقديم المساعدة في تأجير الشقة للنساء المطلقات. الأشخاص العاديون ليسوا على استعداد لتأجير شقق للنساء دون دفع الإيجار. يتعين عليهن اللجوء إلى عصابات الجريمة التي تقدم استئجار الشقق وتأجيل الدفع حتى يتلقين المساعدة. ولكن هذا يتطلب من النساء تربية أطفالهن في بيئة صعبة للغاية مع مشاكل اجتماعية للجريمة، أطفال يكون من الأسهل بالنسبة لهم دخول عالم الجريمة في غياب شخصية أب في حياتهم."

بسبب عدم توفر خيارات سكن مدعومة، تربي النساء أطفالهن في بيئة تتميز بمعدلات الجريمة العالية في البلاد. في عام 2023، بلغت نسبة الجريمة في مدينة لود 52.93% وكان حجم الجريمة للفرد أيضًا مرتفعًا بنسبة 34.86%.

مشكلة سكن النساء العرب المطلقات الذين يعيشون في المدن المعنية تنبع، على الأقل جزئيًا، من أزمة سكن أكبر للسكان العرب الذين يعيشون في هذه المدن. ومع ذلك، لا ينجح السكان العرب في تعزيز النضال الجماعي في هذا الصدد. يفضل الطبقة الوسطى العربية (في يافا، على سبيل المثال) تجنب الصراعات التي تبرز انتمائها القومي، وتتجنب المشاركة في النضال من أجل حل أزمة السكن.

البلدية تعامل الطلبات للإسكان بشكل فردي ولا تحاول حتى أن تقدم حلاً جماعياً لمشكلة الإسكان للسكان العرب في يافا.

روان تشرح:

"تدير البلدية حلاً لمشكلة الإسكان مع النساء بشكل فردي، وكل امرأة تتلقى عرضًا مختلفًا، إذ يبلغ إيجار المنزل 3,500 شيقل وقررت البلدية دعمه بمبلغ 1,100 شيقل ويجب على النساء تسديد الباقي، وهذا لا يُعتبر معالجة لمشكلة السكن".

سياسة البلدية في لود أيضًا مشابهة حيث تحاول تحقيق فصل مكاني بين اليهود والعرب، وتترك السكان العرب من الطبقة الاجتماعية الدنيا في الهامش.

## تلخيص وتوصيات سياسية

**\*\*تلخيص وتوصيات السياسة:\*\***

لمساعدة النساء العربيات المطلقات، يجب اتخاذ الخطوات السياسية التالية:

1. تعزيز الخطط المستقبلية لإنشاء مستوطنات عربية جديدة وأحياء سكنية جديدة في البلدات العربية مع توفير خدمات حضرية عالية الجودة.

2. زيادة تمثيل النساء، بما في ذلك النساء العربيات، في الهيئات الحكومية لتعزيز التفكير الجندي في تخطيط المستوطنات العربية.

3. تحديث قائمة "البلدات الصغيرة" و"البلدات الكبيرة" التي يتوجه إليها مكتب الإسكان لمساعدة في الإيجار، مما يؤدي إلى زيادة مستوى المساعدة.

4. رفع الحد الأقصى للدخل المؤهل للحصول على مساعدة في الإيجار.

5. زيادة مساعدة مكتب الإسكان في الإيجار، وضبطها على الأقل لمواكبة ارتفاع أسعار الإسكان، بما في ذلك زيادة المساعدة المقدمة للنساء العربيات المعنفات.

6. السماح بالحصول على مساعدة في الإيجار أيضًا للنساء العربيات المطلقات العائدات للعيش في منازل آبائهن أو تنتقل إلى العيش في منازل أقارب آخرين، خاصة مع تحمل بعضهن تكاليف الإيجار في هذه الحالات.

7. توفير مخزون من الشقق للإسكان العام في البلدات العربية وأحياء العربية في المدن المختلطة، وتخصيص جزء من هذه الشقق بشكل خاص للنساء الوحيدات.

8. يجب على وزارة الإسكان أن تعمل بشكل متوازن مع النساء العربيات ذوات الدخل المنخفض الاجتماعي من خلال التعاون مع جهات مساعدة أخرى مثل وزارة الرفاهية. على سبيل المثال، يمكن تقديم دعم للنساء اللواتي يتلقين مساعدة من وزارة الإسكان من خلال تقديم الدعم الوظيفي والقانوني أو التدريب المهني. يوجد أهمية كبيرة للنظرة الشاملة لاحتياجات المرأة، تحت الفصل والتجزئة للدعم من مصادر مختلفة، بما في ذلك وزارة الإسكان.

النساء العربيات المطلقات يعانين من دمج صعب بين الهياكل الاجتماعية، التي تفعل آليات منافية وتضيق وتضغط إلى الحواف. هذا نتيجة انتمائهن للأقلية العربية في الدولة اليهودية وللمجموعة النسائية في مجتمع بطابع ذكوري، وتواجهن سياسة نيوليبرالية تترك لهن البحث عن حلول بشكل فردي في "السوق الحر"، حيث يدخلن بموقف ضعيف من الأصل.

هذه هي النقطة الانطلاقية الصعبة للنساء العربيات المطلقات، اللاتي يبحثن عن إسكان مناسب بعد الطلاق. يسعى هذا البحث إلى فحص عرض الإسكان المتاح لهؤلاء النساء بمزيد من التفصيل، من خلال استعراض "مسارات" الإسكان التي يقدمها السوق الحر والخدمات العامة (المحدودة) لهن: امتلاك الشقة؛ استئجار في السوق الحر؛ دعم في الإيجار؛ خطط من وزارة الإسكان ("سعر للمستأجر")؛ إسكان عام؛ وملاذات للنساء المعنفات. كما تم عرض تصور بخصوص حلول الإسكان للنساء العربيات المطلقات اللاتي يعيشن في المدن المختلطة (بما في ذلك تلك التي هاجرن إليها من البلدات العربية بعد الطلاق).

الاستنتاج الذي تم التوصل إليه من هذا البحث هو أن قدرة هؤلاء النساء - بما في ذلك اللواتي كان لهن مكانة وسطية قبل الطلاق - على إيجاد حلول إسكان مناسبة في "السوق الحر" محدودة للغاية. للأسف، حتى عندما يلجأن إلى المساعدة من جهات حكومية، يجدن صعوبة في الحصول على مساعدة ملائمة، مما يؤدي إلى تدهور وضعهن وتعرضهن للفقر والضائقة.